

التجمع الوطني الليبي

الرؤية السياسية المرحليّة والمستقبليّة

" من أجل دولة ليبية حرة وموحّدة "

التجمع الوطني الليبي

وثيقة الرؤية السياسية المرحلية والمستقبلية للتجمع الوطني الليبي

التوطئة والتمهيد

لماذا التجمع الوطني . الليبي الآن...؟

إنّ أية عملية جردٍ لمحصّلة السنوات الخمس الماضية، وتحديدًا منذ 17 فبراير 2011، تكشف عن فداحة الدمار المادي والمعنوي الذي حاق بالدولة الليبية و طال بتداعياته الخطيرة والمدمرة سائر مكونات المجتمع الليبي دون استثناء . فقد صار الفشل عنوانا رئيسيا ومُلزماً للنخبة السياسية والاجتماعية التي تصدّرت المشهد بعد التغيير الذي شهدته البلاد، بدءاً بالإخفاق في بناء وإدارة المرحلة الانتقالية المأمولة ، التي كان يُتوقع أن تُهضمي إلى بناء الدولة الليبية الجديدة، وانتهاءً إلى الإخفاق في تقديم نموذج حضاري جديد، يحلّ محلّ النموذج الذي كان قائما ، هذا رغم الكلفة الباهظة التي تكبّدها الليبيون كمجتمع ودولة من أجل تمرير هذا التغيير السياسي.

لم يجنّ الليبيون طوال السنوات الخمس الماضية ، سوى الفوضى والدمار وانعدام الأمن الشخصي والمجتمعي، والأهم من ذلك الاستنزاف متفاوت الحدة، متعّد الأبعاد الذي يتعرض له الجميع، ممّا أفقدهم الأمل في إمكانية توقّع مستقبل مختلف، ومن قبله سيطرة التشاؤم بإمكانية حدوث طفرة نوعية بمستويات المعيشة ، بعدما وأد الصراع والاحتراب الأهلي مقومات التقدّم والتطوير، وبعد اختفاء الدولة كفاعل رئيسي ولقاطرة للتنمية، وتحولها هي نفسها إلى جسد عاجز في حال موت سريريّ وسط ساحة تغديّ الصراع الأهلي وتوؤده بلسباب الاستمرارية.

ومن ثمّ كانت المحصّلة الطبيعية، أن نشهد وجود تلك البيئة العدائية بما تمثله من شروخ واستنزاف مادي ومعنوي غير مسبوقين، تشهد على فشل المجتمع بمؤسساته التقليدية والحديثة في التعاطي مع التحدي والتعامل مع التغيير السياسي أولاً، ثم إدارة المرحلة الانتقالية تالياً.

لقد كان التحدي أكبر من طاقة الجميع على الاحتمال بسبب هذا الكمّ الهائل من الأنايات والصراعات والرغبة في الاستحواذ على " مشروع" الدولة الجديدة من منطلق حزبي أو جهوي أو عقائدي أو فئوي. بين أطراف المشهد السياسي بمختلف مشاربها وانتماءاتها الدّينية أو المدنية . الليبرالية، وبينهما القوى الجهوية . المناطقية. جاء ردّ فعل هذه الأطراف مجتمعة أقل من المتوقع، بسبب ما يمكن توصيفه بـ " الغباء السياسي " الذي سقط فيه الجميع من دون استثناء.

وممّا أسهم في بؤس المشهد السياسي والأمني والاجتماعي الشامل هو الخطايا السياسية التي جرى ارتكابها في إدارة مرحلة انتقالية كان مقرراً لها ألا تتجاوز العامين، حسب مضامين الإعلان الدستوري الأول في 13 أغسطس 2011 الناظم لتلك المرحلة، لكنها بتجاوز هذا السقف الزمني، أدخلت الدولة والمجتمع معاً في نفق مظلم، بات الخروج منه يحتاج إلى معجزة جيوسياسية وإستراتيجية، تحوّل الليبيين من حال التمرقّ والوهن الزّاهنة إلى الشعور بالمسئولية الوطنية، وتبثّ فهم روح التسامح بما يؤهلهم للارتقاء إلى مستوى هذا التحدي القديم الجديد.

وما يؤاخذُ بمنطق السياسة على الجميع نُخبًا كانوا أو مجتمعا، هو أنهم لم يسعَ وَاِلى تأسيس الدولة الجديدة على قواعد العدل والمساواة والحرية واحترام القانون، قدر سعيهم إلى جني المكاسب والغنائم والمزايا التي كانت متاحة خلال تلك المرحلة، دون اهتمام حقيقي بعملية إعادة بناء الدولة ومؤسساتها السيادية والخدمية، على أساس المطالب التي رفعها أغلبية الليبيين في إطار فبراير أو خارجه، وبشكل يعيد إليهم الأمل بدل اليأس من الإصلاح ومن إمكانية تعافي البلد.

لقد مارس الجميع العنف السياسي كوسيلة لمعالجة الأزمات المتعددة اجتماعيًا وسياسيًا، و طريقة لحل النزاعات مع الآخر، دون وعي ودون إدراك لمخاطر هذا الاشتباك على واقع العلاقات السياسية والاجتماعية، بدلا من الاضطلاع بالدور السياسي والاجتماعي الذي أناطه التاريخ بهم، بمستوى النضج والمسئولية والشفافية السياسية المطلوب، فكانت النتيجة الحتمية سقوط الدولة والمجتمع في براثن الفوضى والدمار. كان ما حدث نتاجًا طبيعيًا للأوضاع التي صاحبت عملية المطالبة بالتغيير السياسي والإصرار على تمريره داخل المشهد الليبي رغم التحذيرات التي أطلقت حينها من مخاطر عسكرية المجتمع وإناطة شؤونه بكيانات ميليشيوية وشبه عسكرية لا شرعية لها ولا خبرة ولا ولاء لغير مصالحها وأجندات الخارج المتناقضة منطقيًا وإستراتيجيًا مع الأجندة الوطنية والسيادية.

وقد ظهرت نتائج التدخل العسكري الغربي والإقليمي بالصراع الأهلي، والأدوار التي مارستها كافة القوى الإقليمية والدولية بقصد الهيمنة على القرار الليبي وتجييره لفائدة مصالحها الإستراتيجية، وانكشف توظيف النخبة السياسية الليبية لخدمة تلك المصالح في سياق شبكة العمالة السياسية دون أي اكرات بالمصالح العليا للمجتمع والدولة، متخذاً شكلاً غير مسبوق من التّطاحن جعل من الدولة ومفهوم الالتقاء حول الوطن محضاً وهم بعيد التحقق في ليبيا فبراير، وطالَ بتداعياته المُدمّرة من النسيج الاجتماعي والقبلي قبل النسيج الوطني العام، وانهارت معه معظم وشائج التماسك العضوي بين الليبيين.

وما يزيد الطين بلّة هو أن الاستنزاف الحاد والمتزايد الذي تعرض له الليبيون وما يخالون في أوقاتهم ومقدّراتهم، وتحديدًا الأرصدة المالية والاقتصادية التي ورثتها النخبة السياسية الحالية عن النظام السابق، ممنهجٌ ومنظّمٌ تورّطت به دول وجماعات وأفراد يعلمها القاصي والداني . وهذا الأمر يلامس حدود الإجرام السياسي في حق الشعب الليبي، الذي تكالبت عليه الأقدار فأصبح جزءٌ غير قليل منه مشردا خارج وطنه ينظر بعين الحسرة والألم إلى ما حاق به من خراب ودمار غير مسبقين .. وجزء آخر يقبع في سجن كبير بالمناطق التي يعيش داخلها لا يستطيع التحرك ولا التنقل بسبب شدة الاقتتال والفرز الجهوي .. وبينهما قطاع من شباب هذا الوطن يقبعون في سجون مليشيات جهوية أو عقائدية كل ذنهم أنهم طمحووا إلى مستقبل جديد وأمل مغاير، فوجدوا أنفسهم ضحية للتغيير الذي ساندوه بما استطاعوا من قوة.

ولا يتوقّف الأمر عند تلك المعاناة اليومية، فقد عبثت النخبة السياسية بالنسيج الاجتماعي لليبيين، وزادت على ذلك أن استنزفت مواردهم المالية الضخمة بعمليات نهب وسفه وحشد ساذج للمؤيدين بُدّدت معها الأصول والممتلكات التابعة للدولة واستثماراتها الاقتصادية والمالية الضخمة بالخارج ممّا أوصل البلد إلى عتبة الإفلاس المالي، بعد أن أفلست سياسيًا واجتماعيًا قبل ذلك.

وما يضاعف شعور الليبيين بالضيم والمهانة، هو رؤية بلادهم تتحوّل من دولة ذات مكانة على الصعيد الدولي، إلى كيان منبوذ دوليًا ليس بسبب التخلّي السياسي. الدبلوماسي عنها فحسب، وإنما أيضًا لكونها قد

أصبحت موطأ قدم وملاذاً آمناً للجماعات الدينية المتشددة التي تمارس العنف السياسي داخل ليبيا وخارجها على نطاق واسع . وهذا الواقع قد جعل من ليبيا بؤرة رئيسة من بؤر التوتو الإقليمي ومركز إمداد ودعم لوجستي لسائر المجموعات الإجرامية والإرهابية داخل حدود البلد وخارجه . فقد جعل الفراغ السياسي-الأمني ومن قبله الاجتماعي، من ليبيا مقصداً للجهاديين من مختلف الجنسيات، بسبب هشاشة أوضاعها الأمنية والسياسية، والأهم هو استفادتهم من ظروف التأمين والحصانة، بعدما باتوا طرفاً أصيلاً من معادلة الصراع الداخلي ومسارات التسوية الداخلية والإقليمية والدولية.

ومما يفاقم المشكلة أن مستوى اهتمام المجتمع الدولي بقضية ليبيا يبدو أقل وأضعف من أن يؤدي إلى انتهاء المأساة الوطنية قريباً ، رغم ضلوعه وتسببه بشكل مباشر وأصيل بتلك المعاناة منذ بداية تدخله في الشأن الليبي الداخلي، هذا بالإضافة إلى الانشغال الدولي والإقليمي بالعديد من مصادر التهديد الإستراتيجي الأخرى بالمنطقة، دون إدراك لحقيقة العلاقة السببية بينها ومن دون القدرة على الفصل بينها بشكل قاطع.

وما يُؤذِل من مساعي أممية لإنتاج حلّ وتسوية سياسية للأزمة الليبية رغم تهميننا لها، ولأي جهد إقليمي أو دولي يستهدف انتشار الليبيين من معاناتهم المريعة، إلا أنها تفتقر إلى الجهود السياسية الدولية الجدية وإلى الحسم المطلوب في التعامل مع الأزمة وما انجر عنها من معاناة، على الأقل من خلال مكافحة انعكاسات المسألة الليبية على الوضع العام بالإقليم، ووقف عمليات التغذية المستمرة للصراع والإحتراب الداخلي ، من خلال منع دعم القوى المتصارعة وإسنادها من الخارج. أضف إلى ذلك صعوبة تحوّل الشخوص التي صنعت تلك الأزمة وتسببت فيها إلى جزء من الحل السياسي بسبب افتقارها للرشاد والأهلية الوطنية. فكلّ من طرفي الحوار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة الآن لا يؤمن بأهلية الآخر، ويعتبر الحوار مجرد هدنة سياسية من أجل تنفيذ مخططاته الإقصائية ضده . ومن ثم فإن فرص نجاح هذا الحوار في تحقيق تسوية شاملة للأزمة الليبية تبدو محدودة، ولن تصمد طويلاً في أحسن الاحتمالات.

إنه ما من مخرج حالي أو مستقبلي من دوامة العنف والكرهية المتبادلة التي تسود المجتمع الليبي بي الآن، إلا بالبحث عن طريق وسط بين حدين متصارعين ثبت فشلهما السياسي من قبل . وهذا الخيار يكمن في رؤية التجمع الوطني الليبي ال بي نقترحها، كإطار مؤسسي وسياسي يتجاوز الموروث الصراع والعدائي الحالي، ويلتف حوله الليبيون وتحديداً أولئك الذين باتوا ضحايا لهذا العدا و لسياسات الإقصاء الطائفي والمناطقية المصحوبة بتوجهات انتقامية وثأرية نالت منهم، ومن العديد من شرائح ومكونات المجتمع دون أن يكون لهؤلاء بالداخل والخارج صوت يدافع عنهم، ويعمل على تأسيس دولة ليبيا الجديدة التي يحلمون بها. إن اللحظة الراهنة مصيرية وتاريخية بكل المقاييس، وهي ساعة الحقيقة التي ستحدّد ما إذا كان سيتم إنقاذ ليبيا من براثن الموت الذي يترص بها ، أو أنها ستتهار بشكل نهائي، وستتردّي في الهوة السحيقة التي لا خروج منها ولا نجاة.

إنّ هذا الهاجس وغيره هو الذي حدّا بنا إلى تكوين "التجمع الوطني الليبي " ليكون الجسم التنظيمي الذي يضمّ الطاقات والكفاءات الليبية التي تريد الفعل والعمل من أجل ليبيا، والمستعدة للمشاركة بإنقاذ الوطن، دون إقصاء أو تهميش، حتّى يكون الصوت المعنوع عن الغالبية الصامتة الراضية لكل أشكال الصراع والافتتال، والتي تريد عودة الحياة الطبيعيّة إلى كافة ربوع ليبيا وإعادة اللّحمة إلى النسيج الاجتماعي .. وكي

يكون الإطار الفكري والسياسي لوضع تصوّر علمي وعملي، وصياغة مشروع وطني واقعي وجامع للخروج من الأزمة الراهنة وللشروع في بناء الدولة المدنية، دولة الجميع..

الوعي بدروس تداعيات الفوضى والافتتال

وسيلة لصياغة الأهداف والغايات

إن الصراع الدائر بين الفرقاء وإخوة الدم هو بالأساس صراع مصالح معظمها مادية وآنية، يكشف عن تخلف وتدني في التعاطي، وعن سيطرة أسلوب المغالبة واستيفاء الحق باليد، وعن هيمنة منطق الوطن/الكعكة التي يتهافت الجميع على نيل الحصّة الأكبر منها.

إن ليبيا اليوم محكومة بمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، الذي تبناه المتحاربون رغم محاولة كل طرف إضفاء صفات نبيلة على حرب المصالح هذه، كالوطنية والشرف والدفاع عن المثل والقيم.. بل إن البعض قد أسبغ عليها صفات القداسة حين ألبسها عباءة الدين لتبرير الافتتال، وسفك الدماء والنهب والسلب والإقصاء والتشفي دون الإفصاح عن السبب الحقيقي والدوافع المبطنة والمخفية التي تحرك الجميع وتدفعهم إلى مزيد القتل والأذى وإطالة أمد الصراع العبيثي المجنون دون هوادة.

لقد أدى نقص الخبرة السياسية إلى أخطاء قاتلة في إدارة الشأن العام مكثت الأعداء والمتربصين بالوطن من استغلالها وتوظيفها، مما جعل ليبيا:

- 1 - بؤرة توتر رئيسية في الإقليم.
- 2 - مقراً وموطناً للإرهاب وإرهابي العالم الباحثين عن موطأ قدم في منطقة شمال أفريقيا ودول الساحل الأفريقي.
- 3 - معبراً دولياً لتجارة المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية وإفريقيا والمتجهة إلى أوروبا وغرب آسيا.
- 4 - معبراً للهجرة غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا.
- 5 - محطة دولية للتهريب وتجارة السلاح.
- 6 - مسرحاً لوكالات الاستخبارات العالمية تمرح ونسرخ في البلاد دون حسيب ولا رقيب في انتهاك واضح للسيادة الوطنية، وتعدي صارخ على حرمة الوطن وكرامة أبنائه.
- 7 - ساحة حرب بالوكالة، وتصفية حسابات سياسية بين القوى الإقليمية والدولية.
- 8 - ساحة جدل وصراع يدعي كل طرف امتلاك ناصية الحقيقة والحق المطلق في قيادة البلد، وشيطنة وتهميش وإقصاء الطرف أو الأطراف الأخرى، إلى حد إسقاط أبسط الحقوق عنه، وتبرير قتله وانتهاك حرمانه والتعدي عليه ومصادرة ممتلكاته دون وجه حق!.
- 9 - بؤرة فساد غير مسبوقه ساهم وشارك فيها الجميع مع استثناءات قليلة لا تكاد تذكر، التهمت مئات المليارات من مخرات الأجيال في ليبيا، وقذفت بلمستقبل التنموي للبلد في المجهول، بما سيؤثر على موازنات حكوماته لسنوات وعقود عديدة قادمة!!

كل ذلك أدى إلى إضعاف الدولة، وإلى تقاسم النفوذ بين الميليشيات المسلحة التي تغوّلت بفضل ما زالتمت من مال وسلاح، فتناولت على الدولة وانتزعت منها اختصاصاتها، ومهامها، وفرضت نفسها بالقوة بدلاً عن

المؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية. وقد أصبحت لهذه الميليشيات كتائبها وقواها وسجونها السرية خارج الأطر الشرعية، حتى استشرى الفساد واختفى الأمن والأمان من حياة الليبيين.

التحدي الإرهابي:

وفي هذا الإحصار الذي يعصف بليبيا، كثر الإرهاب والتطرف عن أنبياهما في حملة مسعورة نجم عنها اغتيال مئات ضباط وجنود المؤسسات الأمنية للدولة لمنع قيام جيش يحمي البلد والمواطنين أو شرطة فاعلة، وإفشال كل محاولات إعادة اللحمة ومعالجة التشوهات التي أصابت النسيج الاجتماعي للوطن، فيجد نفسه أمام آفة جديدة أشد شراسة من الذي ذاقه واعتادهم من الإجرام الذي أعقب انهيار النظام. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى انتهاج أسلوب القتل والتفجير والذبح والصلب في الشوارع لإخماد أي صوت وطني أو مخالف، هذا فضلا عن سياسة تكميم الأفواه والتغيب وراء القضبان وموجة التهجير القسري التي طالت مَدَن وبلدات وتجمعات كاملة دون وجه حق .. والأمثلة على تغلغل الظاهرة الإرهابية في ليبيا كثيرة ومتجددة ولسنا في وارد حصرها وإحصائها في هذا المقام..

ثوابت الرؤية السياسية للتجمع الوطني الليبي.

- مما سبق تتأسس رؤيتي التجمع السياسية من الثوابت التالية :
- 1 - وحدة ليبيا أرضاً وشعباً وسيادتها واستقرارها.
 - 2 - عروبة ليبيا وإسلامها ومكانتها في محيطها المغربي والأفريقي.
 - 3 - حق الليبيين كافة في تقرير مصيرهم واختيار شكل دولتهم و نظامهم السياسي والعيش بحرية وكرامة وأمن وتمتعهم بثروة بلادهم.
 - 4 - التحاور هو الأداة الأنسب لحقن الدماء وحفظ الأرواح.
 - 5 - حق عودة المهجرين والنازحين إلى أرضهم وديارهم وممتلكاتهم.
 - 6 - حق الحرية للمحتجزين والمعتقلين.
 - 7 - محاسبة كل من أجرم في حق الليبيين وبدون استثناء أمام قضاء ليبي عادل ونزيه.
 - 8 - مصالحة كافة مكونات الشعب الليبي المستعدة للعيش بسلام مع سائر المكونات الأخرى وفق المبادئ الشرعية الإسلامية، ودستور البلاد وقوانينها ونظمها، ووفقاً لمبادئ ومقتضيات التعايش المشترك.

أهداف التجمع الوطني الليبي: أهداف مرحلية وأخرى مستقبلية

تمهيد

إن ضرورات التعايش السلمي تستدعي إدراكاً عميقاً واستيعاباً واعياً لمفهوم الدولة المدنية، دولة المواطنة التي لا تفرق ولا تميز بين مكونات الشعب الواحد، دولة الكفاءات والرّفاه والعدالة والمواطنة الحقّة والحرية المستولة.

ولقد علمتنا المحنة انه لا يمكن لفريق أو فصيل بعينه أن يفرض سيطرته علي عموم ليبيا مهما أوتي من قوة، فالتنميط وأحادية الرؤية والتعصب القبلي والجهوي مقولاتٌ تمييزية أفلست وتجاوزها الزمن . وليبيا لن تكون إلا بالجميع وللجميع بدون إقصاء أو تهميش، فقدَرُها أن يتعايش فيها جميع مكونات الشعب الليبي، لأن يجمعنا أكثر ممّا يفرّقنا.

وأمام المخاطر المحدقة التي تهدّد مستقبل ليبيا وأبنائها كافة، قررنا في التجمع الوطني الليبي أن نساهم في إنقاذ بلدنا وأجيالنا عبر عمل مؤسس وفعال لوقف كل العبث الذي يجري، والشروع في بناء ليبيا الدولة المدنية الجامعة لكافة أبنائها..

الأهداف المحلية:

وتتمحور حول مقتضيات المرحلة، والنضال السياسي لإنقاذ الوطن، وفيما نستهدف تحقيق ما يلي:

1. العدالة الانتقالية:

أسوأً بالعديد من الشعوب والبلدان التي مرّت بظروف ونزاعات مشابهة للحالة الليبية، فإنه لا بُد من عدالة انتقالية تدين المذنب، وتنصف المظلوم ، وتجبر ضرر ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان المروعة وفق قاعدة إسلامية نعتزّ بها وهي "ولا تَوْرُ وَاَزْرَةَ وَزَرَ أُخْرَى" وفي سبيل ذلك نرى ما يلي:

- لا بُد من تقديم كلّ من ارتكب جُرماً يدينه القانون أو انتهك حقّاً أصيلاً أو مكتسباً لأيّ مواطن ليبي إلى العدالة كي ينال جزاءه العادل ، سواء كان الاعتداء في فترة النظام السابق أو خلال السنوات الخمس الهضبة وحتى الآن.
- جَبُو ضرر كافة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للضحايا الذين على قيد الحياة، أو لذويهم إن كانوا من المتوفّين.
- إصلاح مؤسسة القضاء .
- حلّ مشكلة السجون السرية خارج أطر الشرعية.
- الوقوف بحزم لمعالجة ملف الفساد المالي و ملف الهجرة غير الشرعية و ملف الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والسلاح.
- حلّ مشكلة المهجرين والنازحين داخلياً مثل سكان تاورغاء والمشاشية وغيرهما.
- تشكيل لجنة وطنية مكونة من قضاة ومحامين (مشهودٌ لهمُ بالنزاهة والاستقامة ولم يكونوا جزءاً من منظومة الفساد القضائي السابقة أو الحالية) وناشطين سياسيين وحقوقيين وفاعلين اجتماعيين، تُوكّلُ إليها مهمة حصر كافة جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان وإحالتها إلى القضاء.
- تشكيل لجنة قانونية وطنية مستقلة يُنَاطُ بها ا لمحاسبة السياسية والقانونية لكافة الممارسات التي حدثت طوال السنوات الماضية من أجل العمل على إزالة غبن كبير وقع على قوى وشرائح اجتماعية تضررت من تلك الممارسات، وضرورة التعويض المادي والمعنوي لها كي تستعيد ثقتها بنفسها وبالدولة ومؤسساتها.

2. الحوار الوطني الشامل:

يُعم التجمع الوطني الليبي تنظيم حوار دائم ومستمرّ يجمع سائر مناطق ليبيا، ويضمّ كافة مكونات النسيج الاجتماعي الليبي، على أن تكون مخرجاته عوّلًا للهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، لأنه بهذا الحوار ستتحّد ماهية العقد الاجتماعي الذي يرتئيه الليبيون لشكل دولتهم ولسلك التعايش السلمي بينهم تحت ظل دولة القانون والمؤسسات.

ويعتقد التجمع الوطني أن الحوار الليبي الليبي ينبغي أن يظلّ مساراً مفتوحاً تتم في إطاره مناقشة كل المراحل والاستحقاقات، وفض الإشكاليات المرافقة لتقدّم المسار السياسي والنموذج الاقتصادي والعلاقة بين مكونات المجتمع الليبي، ضماناً لأعلى مستوى ممكن من التوافق، ومنعاً للصدام القبلي أو المغالبة الجهوية أو التغوّل الفتوي.

3. المصالحة الوطنية الشاملة:

سوف يتولّى التجمع الوطني الليبي إصدار وثيقة مستقلة تتضمن مقترحاً وتصوراً شاملين لماهية المصالحة الوطنية وآلياتها، بحيث تشمل كافة ألوان الطيف الليبي، من مكونات اجتماعية وسياسية ومدنية وعرقية، وذلك لضمان معالجة كافة التناقضات والحيلولة دون نشوب صراعات مستقبلية بين هذه الأطراف، وترسيخ مفهوم التعاطي الحضاري والتمدّن مع الآخر الذي هو شريك في الوطن كامل الحقوق والواجبات. هذا ما سيتيح لكافة أبناء وطننا فتح صفحة جديدة في تاريخ ليبيا المعاصر، وسيساعدهم على طي حقبه الماضي، والتأسيس لعهد الدولة المدنية الديمقراطية المحكومة بالقانون والدستور على أساس ما يجمع الليبيين وليس ما يشّتت صفّهم.

4. الدعوة إلى نيل وتغيير الواقع الراهن للحياة السياسية الليبية القائمة على الإقصاء والعزل السياسي والاجتماعي لأسباب ليست لها علاقة بالقانون، وإنما لإشباع رغبات ثأرية وانتقامية من شرائح اجتماعية وقوى سياسية لا ذنب لها سوى التطلع إلى مستقبل مختلف وجديد، وإلى بديل حضاري ينعم الليبيون تحت مظلته بالأمن والرفاهية.

5. وضع حدّ لحالة الانقسام السياسي والمناطقية الذي لم تشهدده ليبيا عبر تاريخها المعاصر، والذي يعود إلى وجود حكومتين ومجلسين تشريعيين متصارعين على السلطة والنقوذ رغم فشلهما في تحقيق أي تقدم ملموس نحو المستقبل.

6. بدء مرحلة انتقالية على أسس جديدة بعيداً عن المغالبة أو المحاصصة الجهوية أو السياسية أو حتى العقائدية، يتم فيها استعادة بناء قدرات المجتمع وقواه السياسية والمدنية وتمكينها، لكي يكون التنافس على أسس متينة وثقافية حقيقية، ويمثل إضافة نوعية وإثراء للممارسة السياسية وليس تقويضاً لها كما هو الحال اليوم.

7. استعادة الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي الضروري لتحقيق التقدم والنهوض المأمولين، ولأجل ذلك يجب:

- لا بُد من نبذ الاحتكام إلى العنف واستخدام السلاح في إدارة وتسوية الخلافات السياسية، وما نتج عنها من مظاهر عسكرية ذهنية الليبية، واستعادة روح التسامح الثقافي، وقبول الآخر لكوننا في ال نهاية أخوة وشركاء في هذا الوطن.
- حلّ جميع المهيشيات والكتائب المسلحة وفق جدول زمني محدد وضمن خطط تدعمها الأمم المتحدة وأصدقاء ليبيا، بحيث تكون الدولة ومؤسساتها الأمنية هي المحتكر الوحيد للحقّ الحصري في ممارسة القوة داخل المجتمع.
- حظر كافة المظاهر العسكرية والمسلحة غير الخاضعة للدولة داخل الشارع الليبي، لوقف كافة عمليات التشريع والتتهجير التي تعرض لها الليبي ون والتي أفرغت البلد من كفاءات وخبرات هو في أشدّ وأمسّ الحاجة إليها الآن.
- إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس جديدة من الاحترافية والمهنية بحيث يكون ولاؤها للدولة ومصالحها العليا وليس لأفراد أو جماعات جهوية أو عقائدية مهما كان شأنها.
- إطلاق عملية ضخمة لإعادة بناء القدرات الوطنية الليبية التي تعرضت لقدر غير مسبوق من الشروخ والتداعي طوال فترة الاحتراب الأهلي : أفراد ومؤسسات وبني اجتماعية ومدنية، تستند إلى مصالحة وطنية حقيقية قائمة على التسامح وقبول الآخر.

الإجراءات التفصيلية

- 1. توسيع وتفعيل النشاط الميداني لزيادة إشعاع التجمع الوطني الليبي والتعريف به بالداخل والخارج في سبيل تقديمه عاملاً رئيسياً في مساعي السلم وإرساء الاستقرار في ليبيا، والتنسيق للغرض ذاته مع أختيار الوطن بمختلف انتماءاتهم.
- 2. تعزيز التواصل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا ومع مكاتب الأمم المتحدة بليبيا ومصر وتونس بالخصوص.
- 3. تجاوز المعوقات "والتابوهات" النظرية والأيدولوجية من خلال التعاطي بأقصى درجات الواقعية مع المشهد بالداخل والخارج لتحسين شروط التنسيق مع الغير والتموضع على النحو الذي يخدم التجمع ويدعم رسالته ويحقق أهدافه.
- 4. وضمن ليبيا الواحدة، يستهدف التجمع الوطني الليبي تأمين المشاركة الفاعلة في العمل السلمي لأكبر عدد من الليبيين داخل الوطن وخارجه عبر مؤسسات المجتمع المدني دون وصاية أو تهمة أو إقصاء من أجل تكوين رأي عام محلي ليبي ورأي عام إقليمي ودولي ضاغط يضمن إقرار الترتيبات العاجلة الضرورية.

الخطوات التنفيذية:

ومن أجل التمكين لتحقيق الأهداف المرحلية يجب بالضرورة تنفيذ ما يلي/

- الوقف الفوري لكافة أشكال الاقتتال والاحتراب داخل ليبيا عبر توافق اجتماعي محلي وبمساعدة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالخصوص.
- حل كافة التشكيلات المسلحة غير ذات الانتماء الأمني أو العسكري، والشروع في استكمال بناء مؤسستي الجيش والشرطة بعقيدة وطنية وبشكل احترافي وفق النظم الحديثة.

الاستحقاقات العاجلة للمرحلة :

لا شك أن الصراع الدامي خلال السنوات الماضية قد أوجد مشاكل مُلحة لا تقبل الانتظار أو التأجيل، وتستوجب المعالجة ضمن مسارات مختصرة أو موازية لوقف معاناة أصحابها. ولشدة هذه المشاكل وحدتها فإنها تضع على عاتقنا كليبين مسؤولية أخلاقية ثقيلة وتاريخية، سواء لنا أفراداً أو مؤسسات مجتمع مدني . لذلك نرى ضرورة العمل وبشكل جماعي واستعجالي لإيجاد حلول لتلك الإشكاليات. ومن منطلق مسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية والتاريخية ، نعتقد في " التجمع الوطني الليبي " بضرورة التعاون للتعجيل بإيجاد حلول مرحلية للمشاكل الحالية، والتي نوجزها في الآتي:

1 - مشكلة النزح بالداخل والمهجرين بالخارج:

يقفل التجمع الوطني الليبي هذه القضية أولوية مطلقة في مقارنته النظرية و ممارسته النضالية اليومية ، ويتعاون بشأنها مع مختلف الأطراف ذات الصلة سواء منها التشريعية أو التنفيذية بالداخل، أو الإقليمية أو الدولية، وذلك لوضع حدّ لهاناة مئات الآلاف من الليبيين في الداخل والملايين بالخارج، وانتشالهم من المآسي التي يعيشونها منذ سيطرة الميليشيات على بلادهم. .

2 - المعتقلون والمحتجزون بالسجون السرية والنظامية:

على ذمة ما حدث في ليبيا من اقتتال مرّوع عام 2011 يقبّع آلاف الليبيين ومنذ سيطرة الميليشيات المسلحة على ليبيا في سجون سرّية و أخرى غير شرعية خارجة عن سيطرة الدولة، ويعانون شتى صنوف التعذيب والمعاملة السيئة، والحرمان من زيارات الأهل . كما يتعرضون إلى الابتزاز والمساومات غير الأخلاقية والانتقام الفردي والعشوائي.

إن مشاهد التعذيب الصادمة والمرّوعة المرتكبة في حق المعتقلين والتي تتسرّب عبر وسائل الإعلام تكشف مدى شراسة هذه السجون وحجم معاناة الليبيين الذين بداخلها ، تؤكد الضرورة القصوى لمعالجة هذا الملفّ وتحريكه على أكثر من واجهة لوقف معاناة هؤلاء الأسرى والمختطفين والمعتقلين والسجناء.

ولا فرق في حجم التعذيب والأذى بين سجن تديره مجموعات مسلحة وسجن نظامي، لأن كافة السجون النظامية تقع تحت سيطرة بعض الجماعات الدينية المتطرفة والتي تتعامل بأحقاد وعقلية ثأرية مع المعتقلين، بالتنسيق مع مؤسسة القضاء الضعيفة والخاضعة لسلطة الأمر الواقع مما يؤدي لإصدار أحكام ظالمة وتعسفية على المعتقلين بناءً على دعاوى وهمية وملفات خاوية من الأدلة واعترافات مزيفة منتزعة بالتعذيب والضغط النفسي والابتزاز تحت طائلة الإضرار بالأقارب والأهل.

هذا الملف ذو أولوية قصوى، ويحتاج جهداً مكثفاً ومسارات وتدخلات من أطراف كثيرة للتوصل إلى تفاهات بغضبي إلى الإفراج الفوري عن جميع هؤلاء، وانتظار قيام سلطة قضائية نزيهة ومستقلة تفصل في الدعاوى والمظالم بدل التشقي والانتقام من هؤلاء الذين لا أدلة على إدانتهم.

3 - المدنيون ضحايا النزاع بمناطق الاشتباكات المسلحة:

يعيش المدنيون بالمناطق المتوترة وضعاً إنسانياً صعباً جراء نشوب النزاعات المسلحة بمناطقهم، ولا سيما الأطفال والأرامل الذين فقدوا السند والكفيل. ولقد سجّلت تقارير كثيرة صادرة عن منظمات إنسانية وحقوقية متخصصة أن الحرب الأهلية في ليبيا قد دفعت بكثير من العائلات الليبية بالداخل إلى ما دون خط الفقر، وحوّلت آلاف العوائل والأفراد إلى مُعوزين في أشد الحاجة للمعونات الإنسانية أكانت تلك المعونات غذائية أو طبية أو تعليمية.

4 - شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة:

تردّت أحوال هذه الفئة جراء الاقتتال والانفلات الأمني في ربوع ليبيا، وانعكس ذلك على حياة أفرادها الذين كانوا يحصلون على دعم ومعونات دائمة ومنتظمة من الدولة .. وتندرج ضمن هذا التصنيف مراكز رعاية المستن، ومراكز الرعاية النفسية والعصبية، والمعوقين والمصابين بالأمراض الؤمنة كالفشل الكلوي وأمراض القلب والأورام وغيرهم..

لقد فقدت هذه المراكز القدرة على الإيواء والمعالجة والإسعاف . كما عجزت الحكومات المتعاقبة منذ بداية الأزمة الليبية على أن تؤمّن لها تزويداً منتظماً أو مؤقتاً بالمستلزمات والحاجيات والأدوية البسيطة، مما أرغم كثيراً منها على إعلان عجزها وع دم قدرتها على استقبال نُزلاء جُدد.. وهي في الوقت الراهن تكافح من أجل الاستمرار ولا سند لها غير المبادرات الفردية من داخل ليبيا أو معونات المنظمات الإغاثية والإنسانية العالمية، والتي كانت ليبيا مموّلاً ومُعِيناً دائماً لها.

5 - إعادة تأهيل المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية:

تردّت أحوال هذه المؤسسات وأصاب معظمها شلل تامّ جرّاء الاقتتال وغياب الدّور الحكومي في معظم أنحاء ليبيا بسبب تنازع الشرعية بين أجسام تشريعية وتنفيذية عديدة ومتنافسة حدّ العداء، بما يعنيه ذلك من تجاذب وتنازع صلاحيات ونفوذ.

6 - الدواء والمعدات الطبية:

بالنظر إلى العجز المالي والائتماني لليبيا في ظل الانقسام والنزاع، فإن التجمع الوطني الليبي يدعو الجهات الدولية ذات العلاقة أن تستوعب جهود الأطراف المدنية والإنسانية والحكومية والفردية في سبيل توفير الاحتياجات الصحية والطبية والدوائية العاجلة والمُلحّة ريثما تتعافى الدولة وتأخذ على عاتقها مهامّ توريد الاحتياجات كاملة، والحيوية منها بالخصوص.

الأهداف المستقبلية

1. تقييم الأداء السياسي والإقرار بالمسئولية التاريخية:

إنّ سياسة الإفلات من العقاب هي المسئولة عن استمرار الانتهاكات المرّوعة لحقوق الإنسان طيلة سنوات الأزمة في ليبيا وحتى الآن...

وعليه، يجب وضع آلية وطنية شاملة لتقييم الأداء السياسي من خلال الاستعانة بالخبراء و أهل الدراية كمراكز الأبحاث المحلية والدولية والاستعانة بالكفاءات الفكرية والأكاديمية الوطنية بما يضمن:

1 - إنصاف الوطنيين ورجال الدولة الأكفء وذوي القدرات الاستثنائية الذين تعرّضوا إلى التهميش طيلة السنوات الماضية،

2 - تعريف وتحديد مفهوم الجريمة السياسية بحيث تتم أمام القضاء الليبي المحايد مُحاسبة كل سياسي أو مُتعاظٍ للشأن العام قام أو ساهم أو حرّض على القتل أو على انتهاك حقوق الإنسان بأي شكل من الأشكال، أو تورّط بشكل مباشر أو غير مباشر في منظومة الفساد المالي أو القضائي أو في استغلال المنصب أو التكبسب غير الشرعي، أو ساهم في توطين و جلب الإسلاميين المتشددين والمتطرفين وتمكينهم في ليبيا، أو كان مُساهمًا في تحقيق أجنداث خارجية أضرت بالمصالح الوطنية العليا بأي شكل من الأشكال.

2. تجديد الطبقة السياسية:

لا شك أن بعض رموز الطبقة السياسية الليبية خلال السنوات الماضية كانوا مسئولين بشكل من الأشكال عن جنون الاقتتال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سواء بسبب تقصيرهم أو بسبب عجزهم عن مواجهة الانسدادات السياسية التي شهدتها الواقع الليبي أو سوء تقدير عواقب التهميش أو التعدي على المواطنين أو خرق مبادئ النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص. كما أنهم يتحملون مسئولة تغول المليشيات المسلحة وتناولها على الدولة.

إن هذه الطبقة السياسية تتحمل المسئولية المادية والمعنوية عن كافة الأخطاء الجسيمة التي أوصلتنا إلى هذه النتائج الكارثية، سواء كان ذلك خلال حقبة المجلس الانتقالي أو حقبة المؤتمر الوطني العام أو حقبة مجلس النواب والحكومات المتعاقبة الناشئة عن تلك الحقبة..

لذلك وجب تجديد هذه الطبقة السياسية، واستبدالها بجيل جديد من شباب و مثقفي و كفاءات ليبيا الوطنيين والمحترفين والمتمرسين بأساليب التخطيط العلمي والاستراتيجي، المواكبين لما يشهد هذا العصر من تقدم، والمطلعين على المعطيات والمستجدات المعرفية المعاصرة.

إن تجديد هذه الطبقة السياسية لا يعني شطبها أو إلغاؤها، لأن حق المشاركة مكفول للجميع، بل إن ذلك يتم في تقديرنا عبر نشر الوعي الديمقراطي بأهمية انتخاب ذوي الكفاءة والمقدرة والحس الوطني، والتعالي على الحسابات الجهوية والقبلية والعشائرية الضيقة. إعادة إنتاج رموز المراحل السابقة سيعيد الليبيين إلى مربع الأزمة من جديد، ويطيل أمد الاحتقان ويعزز من حضور وسطوة ثقافة الحقد والكراهية والنعرات الجهوية والقبلية. وسيطيل عمُر الفساد الذي جسّد الدولة الليبية. والذي أصابت لوثته معظم المنخرطين في الشأن العام إلا قلة قليلة منهم.

3. المشروع المجتمعي/ دولة القانون والتنمية:

من أكثر ما يهيبه الليبيون على معظم الأحزاب السياسية الليبية التي تشكلت في ظلّ الأزمة، خُلُؤ أدبياتها وبرامجها من أي مشروع مجتمعي شامل. وهذا العيب الرئيسي يحلّ على الكمّ الهائل من السطحية والمثالية والانتهازية التي تجاذبت الحياة السياسية في ليبيا طوال السنوات الماضية.

لذلك نعتبر في التجمع الوطني الليبي أن إعداد مشروع مجتمعي شامل قد أضحي حاجة ضرورية وماسرة كي يكون بمثابة الدليل التنموي والإرشادي لصناع القرار السياسي في ليبيا، وللقائمين على التخطيط ووضع التصورات لشكل ومعالم وسمات المجتمع الليبي ما بعد النزاع المسلح.

وإنّ من شأن وضع المشروع المجتمعي لبلدٍ في مثلي وضع ليبيا أن يساعد في حسم الخيارات التنموية وتجلية الوعي والرؤى الحضارية التي ستعكس بالإيجاب على وتيرة التغيير والتنمية البشرية وسرعة اندفاع قاطرة التنمية المستدامة ، خصوصاً وأن ليبيا لا تُعوزها الإمكانيات ولا الموارد الطبيعية التي ستُسند البرامج والخطط وتضمن سرعة تنفيذها واتّساع نطاقها وفعاليتها بشكل عام.

ويعتبر التّجمع الوطني الليبي أن وضع التصوّرات المُعلّقة بالمشروع المجتمعي مسؤولية أصيلة للنخبة الثقافية والسياسية والاجتماعية في المقام الأول. وتجارب الشعوب من حولنا ولا سيما تلك التي التحقت بركب الحضارة المعاصرة وودعت التخلف وأُضحت ضمن الفواعل الحضارية المؤثرة ، قد انطلقت من رؤى مجتمعية شاملة وضعتها نُخبها وأودعت فيها عُصارات تجاربها وخبراتها في كافة مناحي النشاط الإنساني في بلدانها.

وإننا نرى أن المشاريع المجتمعية - الوطنية بالأساس - تلعب دور الدليل الإرشادي، الاختياري غير المُلزم أو المُسقط أو المستورد أو المستنسخ ، باعتبار الفروق والاختلافات التي توجد بين البلدان والشعوب . لذلك، فإننا في " التجمع الوطني الليبي " عازمون على لمّ شمل النخب الثقافية والفكرية والاقتصادية والأمنية والتكنوقراطية الليبية لصياغة مشروع مجتمع حديثي تمتدّن، يتجاوز حقب الاستقطاب ويؤسس للدولة المدنية المراد تحقيقها ، في إطار التصالح الكامل مع سمّاته الأساسية الحضارية منها والدينية والأخلاقية ، والانسجام مع تنوّع مكوّناته وتعدّد مشاربه الثقافية والحضارية.

4. الدولة الليبية الديمقراطية / المسار الإستراتيجي

دون الإخلال بمبدأ حق الليبيين في اختيار شكل دولتهم ونظامهم السياسي المناسب لحياتهم وطبيعتهم تكوينهم الثقافي والاجتماعي والحضاري فإن ملامح الدولة الليبية الديمقراطية كما يراها التجمع الوطني الليبي تتمظهر في مايلي:

هي مرحلة تالية لتشكيل الآلية التنفيذية (الحكومة) المنبثقة عن الحوار السياسي، وتالية لما بعد المرحلة الانتقالية.

بعد نجاح الفترة الانتقالية في تهيئة البيئة الداخلية الليبية لاستيعاب التحولات المُرجوة نحو الاستقرار الدائم، من أجل النهوض ببلدنا واستعادة دوره الطبيعي وسط محيطه العربي والإفريقي والعالمي، ومن أجل تحقيق النقلة النوعية اللازمة لرفع مستوى حياة الليبيين، يواصل المجتمع الليبي سعيه نحو استكمال بناء دولته الديمقراطية الجامعة، والتي نرى ملامحها كالاتي:

- 1 - ليبيا دولة مدنية ديمقراطية تعددية، تقوم على مبدأ المواطنة وتساوي بين مواطنيها في الحقوق والواجبات وفق أحكام الدستور والقوانين ، ولا تميز بين أفراد المجتمع في الحقوق على أساس جنس أو عرق أو انتماء سياسي أو فكري، أو ثقافي، أو عقائدي أو ديني أو مذهبي.
- 2 - الدولة الليبية تعترف رسمياً بمختلف المكونات الثقافية للمجتمع الليبي، وتؤكد حقّ كلّ مكوّن في استخدام لغته وتقاليده الخاصة، وممارسة طقوسه في جوّ من الحرية يكفله القانون ، دون أن تخلّ تلك الحقوق بالوحدة الترابية للدولة الليبية وتبماسلّها العضوي

- 3 - تنتهج الدولة الليبية الجديدة النظام الديمقراطي الانتخابي خياراً لها، بما يؤسس لتعددية سياسية واسعة حقيقية ومثمرة، والتداول السلمي على السلطة، الذي يرفض العنف أو التهديد به، ويحفظ حقوق مواطنيه الشاملة لحق الاعتقاد والمشاركة السياسية والرأي والتعبير والانضمام إلى الأحزاب والصحافة الحرة، وحق العمل والتظاهر والإضراب، وحق الانتقال والإبداع في شتى الحقول والمجالات
- 4 - تعتمد ليبيا مبدأ الانتخابات لاختيار ممثلي الشعب في هيئة تشريعية مكونة من عُرفتين برلمائيتين الأولى مجلس النواب، الذي يعتمد على القاعدة السكانية لكل مقعد، ولديه صلاحية التشريع المستقلة عن السلطة التنفيذية، ومنه تتشكل الحكومة . والثانية، مجلس الشيوخ الذي يتكون من عدد أقل من الأعضاء، يمثل المناطق الليبية الثلاث بشكل متساو ، ومهمته مساعدة النواب في التشريع والرقابة بالإضافة إلى مهمة إقرار القوانين العامة.
- 5 - تُعتمد آلية الانتخاب لاختيار رئيس الدولة لمدة محددة لا تتجاوز الخمس سنوات، ولدورة قابلة للتجديد مرة واحدة دون تمديد أو تجديد.
- 6 - اعتماد مبدأ الفصل التام بين السلطات الرئيسية بالدولة بحيث تستقل كل سلطة عن الأخرى، تحقيقاً لمبدأ الرقابة المتبادلة بينها بحيث تستقل السلطة القضائية تماماً عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وفقاً لتحقيق مبدأ سيادة القانون ودون حصانة لأحد خارج ما ينظمه القانون، والمحاسبة ، وعدم الإفلات من العقاب، بكونه مبدأ شاملاً لا يستثني أحداً. ويتم تكريس استقلال القضاء عبر ضبط وتقنين إجراءات تعيين القضاة، ومنع إقالتهم من مناصبهم إلا في حال تورطهم في أعمال يعاقب عليها القانون. وهذا يتم بالتزامن مع إنشاء الهيئات المناطة بالمحاسبة القانونية وال رقابة على أعمال تلك السلطة المهتقلة بحكم الدستور.
- 7 - المؤسسات الأمنية الجديدة من جيش وشرطة هي مؤسسات وطنية محايدة تقوم على الانضباط والمهنية مهمتها حماية وتأمين الوطن من أي عدوان خارجي، والتصدي لكل ما يخل بأمن المواطن والسير الطبيعي للحياة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة . المؤسسات الأمنية تخضع للسلطة التنفيذية ، وتنأى بنفسها ضباطاً وجنوداً، عن العمل السياسي والحزبي، ويحظر عليها التدخل بالشئون السياسية والشأن العام.
- 8 - الملكية الخاصة حق مدني راسخ تحفظه الدولة ضمن إطار سياسات اقتصادية تشجع المشاريع الإنتاجية والانفتاح التجاري والاستثماري، وتحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين في العمل والإنتاج والاستثمار. وتعمل الدولة على تطوير سياسات لتحقيق التكافل الاجتماعي ، ورعاية الأسرة وتقديم الخدمات للمعاقين والمحتاجين مباشرة وبتشجيع منظمات المجتمع المدني على تقديمها لتفعيل منظومات وشبكات الضمان الاجتماعي للفئات المحرومة . كما تسعى الدولة إلى تطوير التعليم وتنشيط البحث العلمي والإنتاج الأدبي والفني.
- 9 - ليبيا عضو رئيسي في جامعة الدول العربية. ومن مصلحتها أن تعمل على توطيد علاقات الأخوة والتعاون الاستراتيجي مع جوارها الطبيعي العربي، بالإضافة إلى امتدادها الجغرافي القاري في إفريقيا، حيث تتكامل سياسياً واقتصادياً وأمنياً مع مؤسسات الاتحاد الإفريقي القارية ، أو على مستوى التجمعات

- الاقتصادية الإقليمية، وذلك امتدادا لما يجمع الشعب الليبي مع هذا الجوار العربي والإفريقي من تبادل اقتصادي وثقافي وعلمي طويل وتاريخي.
- 10 - كما تقف ليبيا مع حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والمشروعة في إقامة دولته الوطنية وعاصمتها القدس، بالإضافة لكافة قضايا القارة الإفريقية.
- 11 - لليبيا مصالح إستراتيجية متزايدة مع جوارها الأوروبي عبر الضفة الشمالية للمتوسط، يجب الحفاظ عليها وتعزيزها بكافة الآليات الممكنة.
- 12 - تحترم ليبيا المواثيق الدولية، التي تؤسس للعدالة والسلام الدوليّين، كما تحترم جميع التزاماتها، التي لا تمسّ بسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها.

إستراتيجية الخروج من الأزمة:

- الخطوات العملية نحو إقامة حكومة كفاءات وطنية تسييرية توافقية خارج نظام المحاصصة أو المغالبة:
- 1 - وقف الاقتتال الداخلي لحقن دماء الليبيين وتجنب البلاد المزيد من الدمار والخراب والتهديدات الكبرى التي تحدق بها، وسحب كافة مظاهر عسكرية الشارع والحياة السياسية الاجتماعية من عتاد عسكري وتنظيمات مالكة له. ولن يتأتى هذا من دون ضغوط داخلية وخارجية لفرض هذا الإجراء الصعب الذي يحتاج قرارات ملزمة من مجلس الأمن والجامعة العربية وبضمانات تجعل هذه العملية قابلة للتطبيق، مع ما يستلزمها من متابعة وتحقق ميدانيّين.
- 2 - تشكيل حكومة توافق وطني بعيدة عن المحاصصة المناطقية أو السياسية، وتكون ذات طبيعة تكنوقراطية، ومهمتها الرئيسية ليست إدارة المرحلة الانتقالية فحسب، وإنما تهيئة البيئة الليبية لتقبل استحقاقات المرحلة النهائية. فقد كان الخطأ الكبير الذي وقع فيه الليبيون، يكمن في عدم القدرة على تحديد الأولويات وتحديدًا بالمجال السياسي، إذ تخبرنا التجارب الإنسانية، أن التنافس السياسي الاجتماعي وفق النموذج الليبرالي الغربي يسبقه دوما مرحلة التوافق العام داخل المجتمع على قواعد الممارسة السياسية الجديدة والتي يرتضى بها الجميع دون خصومة. فليس المقصود هنا أن يكون هذا التوافق، خلق حالة من الإجماع العقائدي. الحزبي بين مكونات المجتمع الليبي بحيث تذوب فيه كافة التباينات المؤسسة للعديدية الثقافية أو السياسية، أو حتى الاتفاق على محاصصة توافقية بين الجميع لمنع هذا الخلاف، وإنما المقصود الاتفاق على قواعد ممارسة الديمقراطية في ظل الدولة الجديدة التي ضمن إطارها فقط يتنافس الجميع وتما رس الحريات العامة. ويجب أن لا يُعطي الاعتبار للمدى الزمني المطلوب لعملية التوافق أهمية كبيرة كما يجري الإيهام به الآن، لكون الأهم هو تحقيق هذا التوافق الذي يمهد لعمليات التنافس وممارسة الحريات ويؤمن حسن سيرها، حتى تأتي منضبطة وتظل تحت الحد الأدنى من السيطرة الأمنية والاجتماعية.
- 3 - إنهاء ظاهرة الخصومة السياسية التي افتعلها البعض مع التاريخ لأغراض الثأر السياسي، بعدما تأكدت صعوبة وخطورة تلك الخصومة على رسم ملامح المستقبل، وال شروع في مصالحة وطنية شاملة تؤمن من ناحية أولى، إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين والمعتقلين لدى الميليشيات المسلحة دون وجه حق قانوني. ومن ناحية ثانية، رفع المظالم عن المناطق والقوى الاجتماعية التي تعرضت للتنكيل

- والإقصاء السياسي والاجتماعي. ومن ناحية أخيرة، تأمين العودة الكريمة للنازحين الليبيين نحو ديارهم ومدنهم وتشكيل لجان حصر وتوثيق للخسائر التي تعرّضوا لها على أن يحظوا بأولوية معالجة ملفاتهم فيما يتعلق بالتعويضات والمعونات العاجلة.
- 4 - منع كافة أشكال الاعتقالات كيدية كانت أو تضريلية أو عشوائية، وحصرها بأوامر معلّلة من النيابة العامة، ومنع كلّ وسائل التعذيب الجسدي والنفسي على المعتقلين لانتزاع المعلومات، وإشراف القضاء إشرافاً مباشراً على فترة التحقيق مع المتهمين التي لا يحدّد مدتها إلا القانون، وتحويلهم إلى محاكم عادلة تتوفر لهم فيها حقوق الدفاع والمرافعة.
- 5 - إعادة الاعتبار للمؤسسة القضائية الليبية بوصفها منظومة للمحاسبة السياسية والجنائية، ومنصة للدفاع عن الحريات العامة وإحلال القانون الذي هو الناظم الوحيد لكافة التفاعلات الاجتماعية، وتحصين المواطن الليبي وحمايته من كافة أشكال الغبن وتحقيق المساواة والعدالة ما بين مكونات المجتمع.
- 6 - ردّ الاعتبار إلى شريحة الشباب التي تم توظيفها بدون وجه حق في إشعال وإدامة الاحتراب الداخلي، وإعادة تأهيلها وتعديل أولوياتها لتنصرف نحو العلم والبناء، وفق خطة وطنية تستهدف إعادة دمج الشباب الليبي في القطاعات الوظيفية الأمنية والعسكرية والمدنية.
- 7 - تشكيل لجنة من فقهاء القانون الدستوري الليبي تمثل كافة التيارات والأفكار العقائدية الليبية، يناط بها إعداد مسودة جديدة للدستور تحدد هوية الدولة السياسية والعقائدية والاقتصادية - في حال فشل لجنة صياغة الدستور في مهمتها - يتمّ طرحها فيما بعد للاستشارة الوطنية العامة، قبل استفتاء الليبيين عليها، كي تكون بنودها بمثابة الناظم الدستوري لدولة ليبيا الجديدة و المؤطر لحركتها بالداخل والخارج.
- 8 - اعتماد منظومة قوانين ناظمة وحاكمة للمشهد السياسي الليبي تُعيد الاعتبار لمبادئ التنافسية والشفافية في إدارة العملية السياسية بين مختلف الأطياف، تؤسس لقاعدة تكافؤ الفرص في الاستفادة من المرافق والتسهيلات العامة ووسائل الإعلام . من أبرزها قوانين جديدة ومعتبرة للحقوق السياسية والمدنية والأحزاب السياسية، والانتخابات وتقسيم الدوائر، وتنظيم وسائل الإعلام بكافة أشكاله.
- 9 - الحفاظ على استقلالية التنظيمات النقابية والمهنية، و تحصينها من كافة أشكال تدخل السلطة في شئونها وأعمالها الداخلية، وبرامجها الخاصة، ومهامها في تطوير الاقتصاد الوطني بالوسائل التي يجيزها القانون، والتكفل بضمان تقاعد العاملين فيها وخدماتهم الصحية على الوجه الأكمل.
- 10 - تأسيس وتنشيط هيئات المجتمع المدني والأهلي لتشمل مختلف المجالات المدنية والأهلية، والاهتمام بلجان حقوق الإنسان، والطفولة، والنهوض بالمرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات السياسية وفرص العمل.

أدوات ووسائل التجمع الوطني الليبي لتحقيق رؤيته :

- تكثيف التواصل مع مختلف فئات الشعب الليبي بالداخل والخارج.
- تعزيز الهياكل المحلية.

- العمل على تكثيف وتوسيع قاعدة العضوية.
- التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني والنخب الوطنية .
- التواصل مع الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها والمنظمات الدولية والإقليمية لغرض توسيع دائرة الحوار.
- التواصل مع بلدان الجوار الإقليمي.
- مضاعفة الجهد الإعلامي بالداخل والخارج.

مقاربة التجمع الوطني الليبي للحلّ في ليبيا وموقفه من مخرجات الحوار الوطني

- الحوار جزء من رؤية التجمع وإستراتيجيته التنظيمية والنضالية.
- التجمع الوطني الليبي تكتل سياسي نضالي وطني لا يستثني من إمكانيات التفاوض أحدا ما دام الأمر يتعلق بمصلحة الوطن ورفع معاناة الليبيين المهجرين والنازحين والمعتقلين . والطرف الوحيد الذي يستثنيه التجمع من التنسيق والتفاوض هو الجماعات الإرهابية التي تعتمد العنف أسلوبا في حل القضايا.
- المدخل الرئيسي لتحقيق أهداف التجمع الوطني هو الحوار الشامل وغير الاقصائي.
- التفاوض أمرٌ لا بدّ أن تلجأ إليه كافة التنظيمات وكافة مكونات ولجان المشهد الليبي الحالي لأن استبعاد أي منه من الحوار أو إمكانية التواصل والتنسيق قد يجعله أكثر خطورة مما هو عليه الآن، حيث يمكنه أن يصبح أكثر تطرفا أو أكثر تشددا، وحينها سيضرب جهود السلام وإحلال الأمان وسيعرّك صفوف الهدوء المطلوب أثناء التفاوض والتفاوض .. وهذا من شأنه أن يحرم المشروع الوطني من أنصار محتملين وسيجردّه كذلك من فرصة تحييد بعض الأطراف التي لا يستطيع تعيبتها لصالحه.
- التفاوض مع الأطراف المعارضة لمشروع فبراير أمرٌ لا بدّ منه وينبغي التعاطي معها كحليف طبي عي، ومن الضروري رفع مستوى العلاقات معها إلى أكثر من مجرد الحوار نحو تنسيق كامل مادام ذلك لا يشكّل أي مساس هيكليّة التجمع أو يهدّد تواجدّه أو يمثل أي شكل من أشكال التماهي مع الأجسام الأخرى.
- يرتبط التعاطي مع بعض المكونات المؤيدة لـ فبراير بموقفها من قضية عزل الليبيين المهجرين أو إشراكهم في الحياة السياسية. ويرتبط كذلك بمدى إيمانها بالمشاركة الكاملة والمصالحة وتفعيل مؤسسات الدولة التي ستضمن حقوق كافة الأطراف وليس تعطيلها لضمان استمرارية مصالح أطراف دون أخرى.
- التفاوض مع من يدعون الاعتدال يمكن من عزل المتشددين في كل الأطراف ويجسر الهوة بين أنصار الاعتدال من الجانبين لتجاوز الخلافات حول موضوع الحوار والعزل والمشاركة السياسية والمصالحة .. فهذه الملفات لا يمكن لأي طرف من حسمها بمفرده أو حلّها وفق وجهة نظره الخاصة..

شروط نجاح الحوار:

- توسيع قاعدة ونطاق الحوار.
- القطع مع التمييز والإقصاء.
- الانخراط الدولي والإقليمي وخصوصا الأفريقي، بشكل فعلي وبنّاء.
- الضّغط الإيجابي على أطراف الحوار، (تغيب الأجندات الأجنبية).

- ضرورة وضع سقف زمني للحوار.
- تقديم الطرف الحكومي والمليشيوي مبادرات حسن نوايا فيما يتعلق بالملفات الإنسانية ذات الأولوية
- التزام الطرف الأممي بالتوقف عن تقديم الهدايا التفاوضية المجانية للأطراف المناورة والمتهربة من الاتفاقيات والتفاهات.
- حسم الملفات واحدا تلو الآخر، والسماح بتقدّم المسارات الفرعية بشكل منفصل، كي لا تجري عرقلة تقدّم المسارات الحوارية الجزئية.

